

الاعتراضات التالية على ذلك: اولاً، حقيقة ان السوق المحلية للمنتوجات الاسرائيلية لا تقدر ان تستوعب الكمية التي ينبغي انتاجها اذا كان للمشروع ان يكون مربحاً اقتصادياً، مما يشجع على التطلع نحو تصدير المعدات العسكرية وبالتالي على البحث عن الاسواق. وثانياً، ان المعضلات الادارية والسياسية التي تجعل عملية صنع القرار في المباشرة بتطوير وانتاج سلاح ما عملية ناقصة وغير مدروسة تماماً، تؤدي الى تصنيع معدات غير فعالة وغير قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، كما ان القوات المسلحة الاسرائيلية نفسها تتمتع عن استخدامها؛ وثالثاً، ان مسألة التصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية، تعني، عملياً، اختراق اسواق آسيوية وافريقية وامريكية لاتينية معينة حيث توجد عراقيل سياسية واخلاقية تمنع الدول الكبرى عن امدادها بالسلاح، ومثلاً الحكومات العنصرية والديكتاتورية، مما يضع اسرائيل في وضع سياسي واخلاقي سيء قد يعود عليها بالعزلة الدولية وردات فعل الدول او الشعوب المساء إليها.

ويضيف المؤلفان الى كل ذلك ان شركات الصناعة العسكرية التي تملكها الحكومة تعاني، غالباً، من ربحية اقل ومعدلات انتاج وانتاجية لكل عامل ادنى بكثير منها لدى الشركات الصناعية العسكرية الخاصة. ويضاف الى ذلك حقيقة ان الشركات الخاصة كثيراً ما تقوم ايضا بانتاج السلع المدنية كاجهزة الراديو والبرادات ومكيفات الهواء وما شابهها، مما يوفر لها مصدر ارباح كبيرة، وخاصة ان هذه المنتوجات تلقى رواجاً في الاسواق الاوروبية والامريكية لا يمكن ان تلقاها المنتوجات العسكرية لاسباب سياسية وعسكرية - امنية واقتصادية - تجارية. فتضاف هذه الاعتبارات الى تلك المذكورة اعلاه، مما يدفع المؤلفين الى التساؤل، بل والاقتراح، حول امكانية استبدال الصناعة العسكرية بقطاع صناعي مدني اوسع من شأنه ان يعوض، بل ويزيد، على الارباح المالية الناجمة عن بيع المعدات العسكرية في الوقت الذي يلغي فيه الآثار والعواقب السياسية البعيدة المدى على مكانة اسرائيل الدولية.

وقد استخلص المؤلفان مجموعتين من الملاحظات الاساسية مما سبق، وتتعلق المجموعة الاولى بحساب الربح والخسارة، او الجدوى الاقتصادية والسياسية، في انشاء صناعة عسكرية اسرائيلية. فيطرح المؤلفان ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية تكلف الحكومة انفاقاً باهظاً لقاء مردود محدود، في الوقت الذي تكلف مشتريات الاسلحة الاجنبية اقل من ذلك. فيظهر ان بناء وتنمية المجمع العسكري الصناعي الاسرائيلي يتطلب استثماراً كبيراً يزيد حالة الديونية العامة للبلد، مما يجعل اسرائيل بالتالي تعتمد، اكثر فاكثراً، على رضى الولايات المتحدة. اما بالمقابل، حسب رأي بيري ونوبيباخ، فان تحويل الاستثمار من القطاع العسكري الى المدني من شأنه تقوية الاقتصاد عموماً والصادرات خصوصاً، مما يحسن وضع ميزان المدفوعات، فيجعل اسرائيل اقل اتكالية على الهبات الامريكية، واكثر قدرة على المناورة السياسية. ويعتقد المؤلفان بأنه بإمكان اسرائيل، في هذه الحالة، ان تجد ما تحتاج اليه من نظم اسلحة رئيسية في الخارج نظراً لكثرة مصادر الاسلحة التي تبحث عن الاسواق.

اما المجموعة الثانية من الملاحظات، فتتعلق بالتيارات المختلفة، او حتى المتناقضة، داخل اسرائيل في النظر الى قضية انشاء صناعة عسكرية اسرائيلية، وباية طبيعية وبأي اتجاه. ويؤكد المؤلفان ان مجموعة المستثمرين الذين يمثلون الشركات الحكومية او الشركات العامة يحملون عقيدة جماعية وتتأثر نظرهم بطبيعة الاستثمار المطلوب، فيعتقدون بوجوب قيام الحكومة بلعب دور مباشر وبخلق قاعدة صناعية اسرائيلية للمنتوجات العسكرية. بينما تتألف مجموعة ثانية من المستثمرين الخاصين الذين يؤمنون بالمبادرة الحرة، وبالتالي بغلبة قانون السوق، والعرض والطلب، مما يؤثر في نوعية المنتوجات وفي التوجه التسويقي، وكذلك على مصادر التمويل وامكانيات التعاون مع المستثمرين الخارجيين. وثمة عامل اضافي يتمثل في قيام العديد من الضباط او الوزراء السابقين بالعمل كوكلاء لشركات الاسلحة الاجنبية، حيث يسعون الى اقناع المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية بشراء المنتوجات الاجنبية، نظراً الى مصلحتهم الشخصية في ذلك.

اذ كانت هذه اهم الاتجاهات والملاحظات التي يدرسها المؤلفان، فان الكتاب قد اغفل مجموعة ملاحظات، او حتى انه اظهر نقصاً في تعريف وفهم ماهية المجمع العسكري الصناعي، ان عموماً او في الحالة الاسرائيلية خصوصاً. ويتمثل الاعتراض الاول في ان مفهوم المجمع العسكري الصناعي يشتمل على اكثر بكثير مما اورده المؤلفان. اذ يقصد بالتعبير ليس مجموعة الشركات التي تنتج المعدات العسكرية فحسب، بل ومجموعة العلاقات والاطر التي تربط هذه الصناعة بالمؤسسة الدفاعية، بحيث يؤلف ذلك المزيج من الشركات المنتجة والقوات المسلحة المستهلكة، اضافة الى الاطر السياسي - القانوني (اي جهاز الدولة) ثالثاً هو ما يعرف بالمجمع العسكري الصناعي. ويعكس هذا الاغفال نقصاً اساسياً في فهم طبيعة العلاقات والمصالح بين الهيئات الاقتصادية ومصالحها التجارية، والهيئات